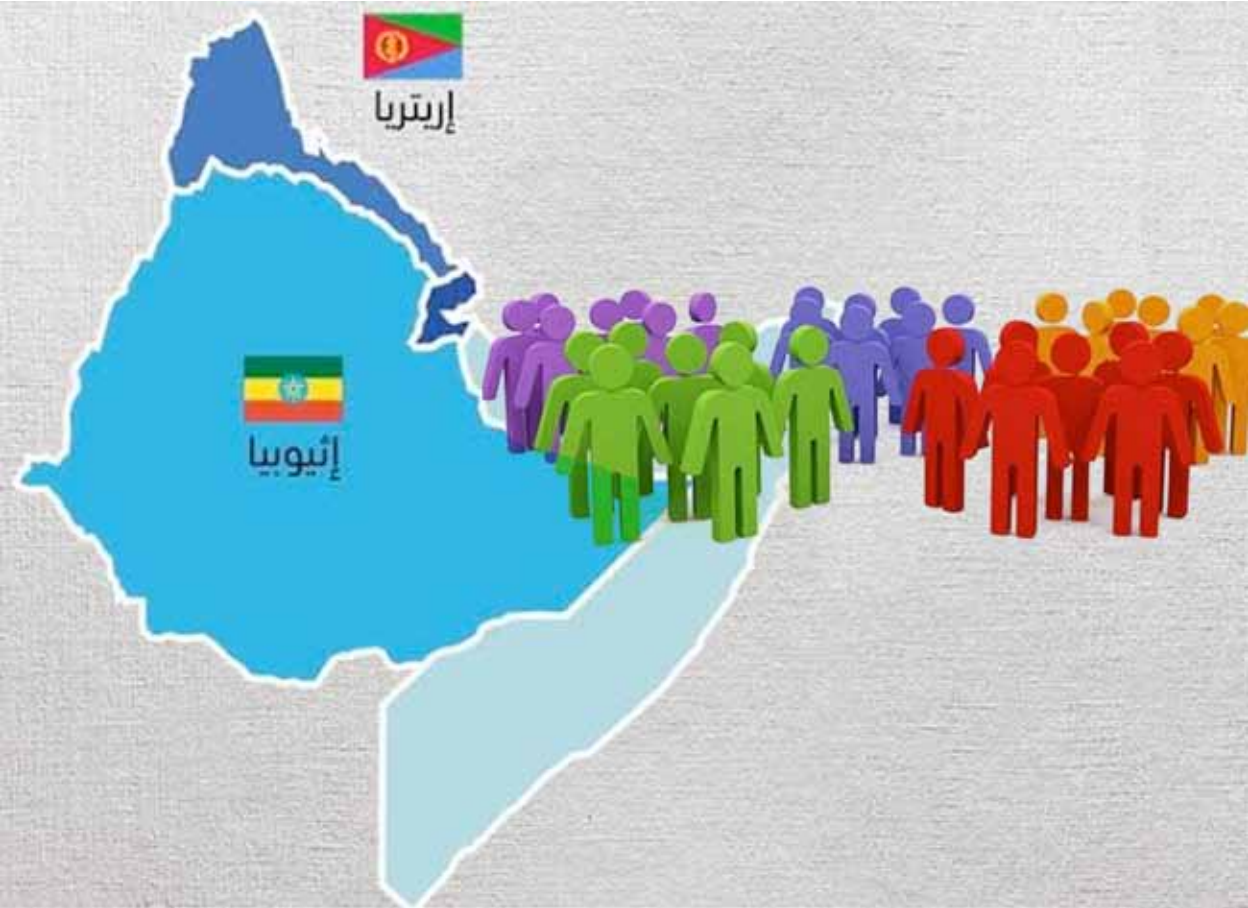




توظيف التعداد السكاني في صراع الهوية

د. خالد رمضان

باحث إريتري - متخصص في الشؤون الإفريقية

يُمثل التعداد السكاني في الدولة الحديثة أكثر من مجرد عملية إحصائية لعد الأفراد؛ إنه أداة سيادية جوهرية تعكس قدرة الدولة على بسط سيطرتها المعرفية والمادية على إقليمها، ومحدد رئيس للعلاقة بين السلطة والمجتمع.

تجارب خارجية، هي السودان ونيجيريا وميانمار وجنوب إفريقيا. ويؤطر هذا التحليل مفهوم «المقروئية» Legibility عند جيمس سكوت، إلى جانب المقارنة بين «نظرية الصراع» و«نظرية بناء الدولة» في تفسير وظيفة الإحصاء. أما مادة الدراسة، فتستند إلى التقديرات والبيانات الصادرة عن جهات متعددة ومتناقضة، من قبيل الأمم المتحدة والكميسا والبنك الدولي ووكالة الاستخبارات المركزية وهيئة الإحصاء الإثيوبية، وإلى نتائج التعدادات الإثيوبية الرسمية وأرقام الميزانية الفيدرالية، فضلاً عن المصادر البديلة كالسجلات الإدارية والدينية وبيانات الإغاثة ومنهجيات البيانات الضخمة.

وتسير الدراسة وفق خريطة من تسعة محاور: يؤسس المحور الأول للإطار المفاهيمي والنظري لإحصائيات الهوية، ويعرض الثاني السياق التاريخي والجيوستراتيجي في القرن الإفريقي، ويتناول الثالث الحالة الإريتريّة في ظل الدولة المنغلقة والسرية الإحصائية، ويعالج الرابع الحالة الإثيوبية في قلب الصراع على الهوية والموارد، ثم يشرح المحور الخامس أسباب التلاعب وعدم الدقة، ويرصد السادس النتائج المترتبة على التلاعب وغياب التعداد، ويقدم السابع دراسات مقارنة من القارة الإفريقية والعالم، ويستعرض الثامن المقاربات البديلة والابتكار في غياب التعداد التقليدي، ويقترح التاسع الأسس المثالية لتعداد عادل وشامل في المجتمعات المتعددة، قبل أن تُختم الدراسة بالاستنتاجات العامة والآفاق المستقبلية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لإحصائيات الهوية:

تُعتبر عملية التعداد السكاني في جوهرها

وفي السياقات السياسية المعقدة للدول المتعددة الإثنيات، يتحول الرقم السكاني من وسيلة للتخطيط التنموي إلى سلاح إستراتيجي في صراعات الهوية وتوزيع الموارد، حيث يصبح التلاعب بالبيانات أو حجبها آلية لترسيخ هيمنة نخب معينة أو تهميش مكونات اجتماعية «غير مرغوب فيها».

ويبرز القرن الإفريقي، وتحديدًا النموذجين الإريتري والإثيوبي، كميدان حيوي لتحليل هذه الإشكالية، حيث يتداخل إرث الاستعمار مع صراعات ما بعد الاستقلال وطموحات الأنظمة الاستبدادية لإنتاج واقع ديموغرافي مشوّه يفتقر إلى الدقة والنزاهة.

وتتحدد إشكالية هذه الدراسة في السؤال المركزي الآتي: كيف يتحول التعداد السكاني في إريتريا وإثيوبيا من أداة فنية للتخطيط التنموي إلى أداة سياسية للهيمنة والإقصاء، وما أثر ذلك في أزمة بناء الدولة في القرن الإفريقي؟

وتتفرع عن هذا السؤال أربعة أسئلة فرعية، هي: ما الوظائف الإستراتيجية للتعداد السكاني في الدول متعددة الإثنيات، وكيف تقرأ المقاربات النظرية هذه الوظائف بين منظور الصراع ومنظور بناء الدولة؟ ولماذا يغيب التعداد الرسمي في إريتريا وتتحول أدوات الحصر الأمني إلى بديل عنه؟ وكيف تحول التعداد في إثيوبيا إلى ساحة للصراع على الهوية والموارد؟ وما أسباب التلاعب ونتائجه، وما البدائل والأسس التي يمكن أن يقوم عليها تعداد عادل وشامل؟

وتعتمد الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً يُقرأ من خلاله الرقم السكاني بوصفه ظاهرة سياسية لا معطى فنياً، مسنوداً بمنهج دراسة الحالة المقارنة عبر المقارنة بين النموذجين الإريتري والإثيوبي، ثم بين هذين النموذجين

المقاربات النظرية: الصراع مقابل البناء:

من منظور «نظرية الصراع»، يُنظر إلى التعداد كأداة للهيمنة تستخدمها النخبة الحاكمة لتعريف «من هو المواطن» و«من هو الغريب»، ولتثبيت أوزان ديموغرافية تمنع المجموعات المنافسة من المطالبة بحقوقها. أما من منظور «نظرية بناء الدولة»، فإن البيانات الدقيقة تُعتبر شرطاً أساسياً لتعزيز الشرعية؛ فالدولة التي لا تملك أرقاماً دقيقة لا يمكنها تقديم خدمات فعّالة، مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين الحاكم والمحكوم. وفي القرن الإفريقي، يغلب منظور الصراع، حيث يُنظر إلى التعداد كعملية صفرية؛ فزيادة عدد مجموعة ما تعني بالضرورة نقصان النفوذ السياسي والمادي لمجموعة أخرى.

المحور الثاني: السياق التاريخي والجيوستراتيجي في القرن الإفريقي:

لا يمكن فهم أزمة التعداد في إريتريا وإثيوبيا دون العودة إلى الجذور التاريخية التي شكلت الخريطة الإثنية والسياسية للمنطقة. لقد ورثت هذه الدول حدوداً استعمارية وتاريخاً من التوسع الإمبراطوري الذي دمج شعوباً ذات خلفيات لغوية ودينية متباينة في كيانات سياسية هشة.

إرث الاستعمار وترسيم الحدود:

في إريتريا، ساهم الاستعمار الإيطالي (١٨٨٩-١٩٤١م) في خلق هوية إقليمية متميزة، لكنه كرس أيضاً الانقسام بين سكان المرتفعات (غالبية مسيحية ناطقة بالتغرينية) وسكان المنخفضات (غالبية مسلمة ذات تنوع لغوي).

وبعد الاستقلال في عام ١٩٩٣م، سعت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا EPLF إلى فرض نموذج «الدولة الوطنية» الذي يتجاوز هذه الانقسامات، لكنها فعلت ذلك عبر حجب البيانات الديموغرافية لمنع أي مطالبة بالتمثيل

محاولة من الدولة لجعل المجتمع «مقروءاً» Legible، وهو المفهوم الذي طورته جيمس سكوت لوصف كيف تعتمد السلطات المركزية إلى تبسيط التنوع البشري المعقد في فئات إحصائية قابلة للإدارة والسيطرة^(١).

وتكتسب هذه «المقروئية» أهمية قصوى في الدول متعددة الأعراق والأديان، حيث يحدد الانتماء الفئوي للأفراد وزنهم السياسي وحصصهم من الثروة الوطنية.

الأهمية الإستراتيجية للتعداد السكاني:

تتجاوز وظائف التعداد الجوانب الإحصائية التقليدية لتشمل أبعاداً سياسية واقتصادية عميقة، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

جدول (١): التعداد السكاني.. الوظائف الإستراتيجية:

الوظيفة الإستراتيجية	التوصيف والآلية السياسية	الأثر في الدول متعددة الإثنيات
توزيع الموارد Revenue Allocation	استخدام الكثافة السكانية كمعيار أساسي لتوزيع الميزانيات القومية والمساعدات الدولية.	يؤدي التلاعب إلى حرمان المناطق «المتمردة» أو المهمشة من حقوقها المالية.
التمثيل السياسي Political Representation	تحديد عدد المقاعد البرلمانية ورسم الدوائر الانتخابية بناءً على الأوزان الديموغرافية.	يتحول التعداد إلى أداة لضمان أغلبية دائمة للمجموعة المهيمنة عبر التلاعب بالدوائر الانتخابية.
بناء الهوية الوطنية State Building	فرض تصنيفات رسمية للأعراق والأديان تشكل الوعي الجمعي بالانتماء.	قد يؤدي إلى محو هويات فرعية أو دمجها قسراً في هويات أكبر لخدمة أجندة التوحيد القسري.
الرقابة الأمنية Security & Surveillance	توفير قاعدة بيانات شاملة تمكن الدولة من تتبع المواطنين والزمامم بالخدمات العامة كالتجنيد.	في الأنظمة الاستبدادية، يصبح التعداد وسيلة لفرض الانضباط ومنع الانشقاق.

الجدول من إعداد الباحث

(١) التعداد والهوية، ديفيد أي كيرتيزر ودومينيك أرييل، موقع مكتبة الكونغرس، شوهده بتاريخ ٥ مايو ٢٠٢٦، رابط البحث: <https://cat-dir.loc.gov/catdir/samples/cam031/2001037352.pdf>

على أساس إثني أو ديني.

الباب للمطالبة بتمثيل أكبر في السلطة التي يهيمن عليها المسيحيون من المرتفعات.

٢- الهجرة الجماعية: إن إجراء تعداد دقيق سيكشف الحجم الحقيقي للهجرة الجماعية؛ حيث تشير التقارير الدولية إلى أن مئات الآلاف من الشباب فروا من البلاد هرباً من الخدمة الوطنية غير المحدودة. هذا «التفريغ الديموغرافي» يُعدّ دليلاً على فشل سياسات النظام، لذا يُفضّل حجب الأرقام.

٣- التحكم الأمني: بدلاً من التعداد الشامل، تستخدم الحكومة سجلات «الخدمة الوطنية» وبطاقات التموين كنظام بديل للحصر والرقابة، مما يربط الوجود المادي للفرد بمدى ولائه والتزامه بالأوامر العسكرية.

جدول (٢): تقدير عدد سكان إريتريا.. التناقضات والمنهجية:

المصدر	تقدير عدد سكان إريتريا	التناقضات والمنهجية
الأمم المتحدة UN DESA 2021	٢,٦ ملايين	تعتمد على عينات قديمة وإسقاطات متحفظة جداً.
الكوميسا COMESA 2019	٦,٧ ملايين	تعتمد على معدلات النمو الطبيعي دون حساب الهجرة الجماعية.
وكالة الاستخبارات المركزية CIA 2015	٦,٥ ملايين	تقديرات تشمل توقعات النمو والتدفقات التاريخية.
البنك الدولي (٢٠١٤)	٥,١ ملايين	تمثل حلاً وسطاً بين التقديرات المرتفعة والمنخفضة.

الجدول من إعداد الباحث

الخدمة الوطنية كآلية للتحكم

الديموغرافي:

تُعتبر «الخدمة الوطنية» في إريتريا الأداة الرئيسية لإعادة هندسة المجتمع ديموغرافياً. يتم سحب الشباب (ذكوراً وإناثاً) من بيئاتهم الإثنية والقبلية ودمجهم في معسكرات الجيش، مثل «ساوا»، حيث يتم محو الهويات الفرعية

أما في إثيوبيا، فقد توسعت الإمبراطورية في القرن التاسع عشر تحت حكم منليك الثاني، لتتضم شعوباً من الجنوب والشرق (مثل العفر والصوماليين) إلى قلب الدولة الذي يهيمن عليه الأحباش في الشمال.

هذا التوسع خلق توتراً دائماً بين المركز والأطراف، حيث استُخدم التعداد لاحقاً إما لتثبيت هيمنة المركز أو كأداة للمطالبة بالاستقلال الذاتي في ظل الفيدرالية الإثنية المعاصرة.

المحور الثالث: إريتريا: التعداد

في ظل الدولة المنغلقة والسرية الإحصائية:

تُمثل إريتريا حالة استثنائية عالمياً في غياب الشفافية الإحصائية؛ فمنذ استقلالها الرسمي في مايو ١٩٩٣م، لم تُجرِ الحكومة الإريتريّة أي تعداد سكاني رسمي وشامل. هذا الغياب ليس نتيجة نقص الموارد الفنية فحسب، بل هو إستراتيجية سياسية مقصودة تهدف إلى الحفاظ على «الغموض الديموغرافي» كأداة للبقاء السياسي.

غياب التعداد الرسمي: الأسباب والدلالات السياسية:

تعتمد الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة PFDJ، الحزب الوحيد الحاكم، سياسة التحكم المطلق في المعلومات. إن الكشف عن التركيبة السكانية الدقيقة في إريتريا يحمل مخاطر وجودية للنظام:

١- التوازن الديني: تصر الدولة على وجود توازن متساوٍ تقريباً بين المسيحيين والمسلمين (حوالي ٥٠٪ لكل منهما)، لكن تقديرات مستقلة تشير إلى تحولات ديموغرافية قد تمنح المسلمين أغلبية واضحة، وهو ما قد يفتح

واستبدالها بعبقيدة الحزب^(١).

الرابعة» للنظام، حيث يتم رصدتهم وإحصاؤهم ليس لتقديم خدمات، بل لابتزازهم مالياً وضمان ولائهم السياسي.

المحور الرابع: إثيوبيا: التعداد في قلب الصراع على الهوية والموارد:

في إثيوبيا، لا يقل التعداد السكاني حساسية عنه في إريتريا، لكنه يتخذ طابعاً تنافسياً علنياً نتيجة النظام الفيدرالي القائم على العرق. منذ عام ١٩٩١م، أصبح الانتماء الإثني هو العملة السياسية الرئيسية، وتحول التعداد إلى الأداة التي تحدد قوة كل مجموعة في مواجهة المجموعات الأخرى.

تاريخ التعدادات والجدل المحيط بها:

١٩٨٤م، ١٩٩٤م، ٢٠٠٧م:

أجرت إثيوبيا ثلاثة تعدادات سكانية في تاريخها الحديث، وكان كل منها محطة للتوتر السياسي:

١- تعداد ١٩٨٤: تم في ظل نظام عسكري أُجري في مايو ١٩٨٤م، وكان يُسمى «تعداد السكان والمساكن»، النتائج الأولية أظهرت حوالي ٤٢ مليون نسمة، وبسبب الحروب في الشمال لم يشمل مناطق واسعة من إريتريا وتجراي، مما جعل نتائجه تعكس سيطرة الدولة العسكرية أكثر من الواقع الديموغرافي. الجدير بالذكر أن هذا التعداد أثبت أن التقديرات السابقة للسكان كانت مجرد تخمينات بعيدة، مثلاً تقدير ١٩٧٠ كان ٢٤ مليون فقط، مما يكشف أن كل المؤشرات السابقة للتنمية مثل الأمية والمدارس كانت مبالغاً فيها، لأنها حُسبت على عدد سكان أقل من الواقع.

٢- تعداد ١٩٩٤: كان الأول بعد صعود الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية EPRDF، وركز بشكل غير مسبوق على التصنيف الإثني واللغوي، مما أسس لصيغة

تشير الدراسات إلى أن الجيش الإريتري يضم ما بين ١٦٪ إلى ٢٣٪ من إجمالي السكان في الداخل، وهي نسبة هائلة تتجاوز قدرة المجتمع على العمل الطبيعي وتؤدي إلى حالة من «الأنوميا الاجتماعية»^(٢) أو التفكك المجتمعي. هذا النمط من الحصر العسكري يُغني النظام عن التعداد التقليدي، حيث يصبح كل مواطن «مجنداً» في سجلات الجيش قبل أن يكون «فرداً» في سجلات الإحصاء.

دور الشتات ونظام الهوية العابر للحدود:

نظراً لأن أكثر من مليون إريتري يعيشون في الخارج، طورت الحكومة نظاماً فريداً للرقابة الديموغرافية العابرة للحدود. في عام ٢٠١٤م، أعلنت الحكومة عن استبدال بطاقات الهوية القديمة بأخرى رقمية، مدعية أنها تهدف لمنع التزوير من قبل «المهاجرين الأفارقة الآخرين»^(٣). لكن الهدف الحقيقي كان إجبار المغتربين على تسجيل أنفسهم في السفارات، والتوقيع على «نماذج الندم» عن مغادرة البلاد، ودفع ضريبة الـ ٢٪ مقابل الحصول على الوثائق. هذا النظام يحول الشتات إلى «الجهة

(١) تقرير عن حالة التجنيد القسري في إريتريا، موقع هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch، شوهده بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢٦، رابط التقرير: <https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/eritrea>

(٢) مصطلح Anomie: يعني حالة من انعدام المعايير أو انهيار القيم والتوجهات الأخلاقية داخل المجتمع. تشير إلى غياب القواعد المنظمة لسلوك الأفراد، مما يخلق حالة من الفوضى، والاعترا ب، والعزلة، وتفكك الروابط الاجتماعية.

(٣) توزيع بطاقات الهوية الإريتريّة الجديدة في الشتات، موقع مبادرة حقوق المواطنة في إفريقيا، شوهده بتاريخ ٨ مايو ٢٠٢٦، رابط المقال: <https://citizenshiprightsafrika.org/en/distribution-of-new-eritrean-id-cards-in-the-diaspora>

«السيادة للقوميات» التي كرسها دستور ١٩٩٥م. ٣- تعداد ٢٠٠٧: يمثل قمة التلاعب السياسي؛ حيث أثار غضباً واسعاً بين القوميات الكبرى. زعمت قومية الأمهرة أن هناك تلاعباً أدى إلى «اختفاء» أكثر من مليوني نسمة من أفرادها لإضعاف نفوذها السياسي.

كما رفضت المجموعات المسلمة النتائج التي وضعت نسبتهم عند ٩, ٢٣٪، مؤكدة أن الأرقام الحقيقية تتجاوز ٤٥٪.

جدول (٣): القضايا الجدلية في تعداد ٢٠٠٧:

القضية الجدلية في تعداد ٢٠٠٧	التفاصيل والادعاءات	التفسير السياسي والاجتماعي
«الملايين المفقودة» للامهرة	ادعاء بنقص عد ٢, ٥ مليون أمهري في أقاليم معينة.	محاولة من النظام السابق لتقليل الثقل السياسي للنجبة التاريخية.
تعداد المسلمين	إعلان نسبة ٢٣, ٩٪ مقابل تقديرات خارجية تصل إلى ٥٠٪.	الحفاظ على سردية «إثيوبيا كجزيرة مسيحية» لضمان الدعم الغربي وتبرير الهيمنة الثقافية.
تمثيل الأورومو	شكوك حول دقة العد في المناطق المتنازع عليها مع الصوماليين.	التنافس على الموارد والتمثيل في «بيت الشعوب» بناءً على الكثافة السكانية.
أخطاء أقاليم عفر والصومال	اعتراف رسمي بأخطاء جسيمة تطلبت إعادة العد.	صعوبة تتبع المجموعات العرقية والميول السياسية لتضخيم الأرقام من أجل المساعدات.

الجدول من إعداد الباحث

أزمة التعداد الرابع (٢٠١٧-٢٠٢٤):

التسييس والتأجيل المستمر:

كان من المفترض إجراء التعداد الرابع في عام ٢٠١٧م، لكنه أُجل ثلاث مرات على الأقل. بدأت التأجيلات بسبب الاضطرابات السياسية التي سبقت صعود أبي أحمد، ثم استمرت بسبب النزاعات المسلحة في تيغراي وأمهرة وأوروميا، وصولاً إلى جائحة كورونا.

ويرى المراقبون أن السبب الحقيقي للتأجيل ليس لوجستياً فقط، بل هو «الخوف من

الأرقام». إن إجراء تعداد في ظل الاستقطاب الإثني الحالي قد يفجر نزاعات حدودية جديدة بين الأقاليم؛ فكل كيلومتر مربع يتنازع عليه إقليمان (مثل الفشقة، أو المناطق الحدودية بين أوروميا والصومالي) سيعتمد مصيره على «من يملك الأغلبية السكانية هناك».

كما أن النزوح الداخلي الهائل، الذي يُقدّر بالملايين نتيجة الحرب، يجعل من المستحيل تحديد «محل الإقامة الدائم» للأفراد، وهو شرط أساسي لصدقية التعداد.

الربط بين التعداد والميزانية الفيدرالية:

في إثيوبيا، يُعتبر التعداد «شريان الحياة» المالي للأقاليم، حيث تعتمد صيغة توزيع الدعم الفيدرالي بشكل كبير على الكثافة السكانية.

١- ميزانية ٢٠٢٤/٢٥: خصصت الحكومة الإثيوبية ٩٧١, ٢ مليار بير للميزانية الفيدرالية، منها ٢٢٢, ١ مليار بير كمنح للأقاليم.

٢- المعضلة الإحصائية: نظراً لأن آخر تعداد يعود لعام ٢٠٠٧م، تضطر الحكومة لاستخدام «تقديرات وتخمينات» لتوزيع هذه المليارات.

٣- الأقاليم الجديدة: أدى انقسام إقليم جنوب إثيوبيا إلى أقاليم جديدة^(١) إلى أزمة حادة؛ حيث تفتقر هذه الأقاليم لبيانات سكانية محدثة، مما جعلها تعاني من نقص حاد في الميزانيات وتأخير في دفع الرواتب.

وتشير التقارير إلى فجوة إحصائية هائلة؛ حيث تقدر هيئة الإحصاء الإثيوبية ESS السكان بـ ١٠٩ ملايين في ٢٠٢٤م، بينما تضع الأمم المتحدة الرقم عند ١٢٧ مليون! هذا الفرق

(١) قبل عام ٢٠١٩م، كان كل الجنوب تحت مسمى واحد: إقليم الأمم والقوميات الجنوبية SNNPR، ثم تم تقسيمه إلى أربعة أقسام: (إثيوبيا الجنوبية، إثيوبيا الوسطى، وسيداما، وجنوب غرب إثيوبيا).

تضخيم أعداد السكان في مناطق الجفاف للحصول على حصص أكبر من المساعدات الإنسانية من منظمات مثل اليونيسف والبنك الدولي. وعلى العكس، فقد يتم تقليل الأرقام في السجلات الرسمية للنتائج المحلي الإجمالي للفرد لإظهار حاجة البلاد لقروض ميسرة. وفي ظل غياب التعداد، تصبح المساعدات «رهينة للتخمين»، مما يؤدي إلى وصول المعونات لمن لا يستحقها وحرمان الفئات الأكثر هشاشة.

(٣) الأسباب الاجتماعية والثقافية:

الهويات المركبة والنزوح:

تُعتبر الهويات في القرن الإفريقي هويات «سيولة»؛ حيث يتداخل العرق مع اللغة والدين. في إثيوبيا، يُجبر الأفراد في التعداد على اختيار عرق واحد، مما يهمل أصحاب الهويات المختلطة ويؤدي إلى بيانات لا تعكس الواقع الاجتماعي الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، يمثل النمط الرعوي المتنقل تحدياً لوجستياً؛ حيث يتحرك السكان عبر حدود أقاليم عفر والصومال وأوروميا، مما يجعلهم عرضة للسقوط من سجلات الإحصاء أو تكرار عددهم في مناطق مختلفة.

كما أن النزاعات المسلحة تسببت في نزوح ملايين الإثيوبيين (أكثر من ١,٧٧ مليون نازح بسبب النزاعات مؤخراً). هؤلاء النازحون غالباً ما يتم استبعادهم من التعدادات المحلية لأن وجودهم يُعتبر «مؤقتاً» أو «غير مرغوب فيه» سياسياً من قبل سلطات الأقاليم المستضيفة، مما يكرس تهميشهم الديموغرافي والمادي.

المحور السادس: النتائج المترتبة

على التلاعب وغياب التعداد:

يؤدي الفشل في إجراء تعداد عادل ودقيق إلى سلسلة من النتائج الكارثية التي تقوض استقرار الدولة والمجتمع.

(١٨ مليون نسمة) يعني أن ملايين الأشخاص «غير مرئيين» إحصائياً، وبالتالي لا يحصلون على نصيبهم من الخدمات الصحية والتعليمية والمساعدات الغذائية.

المحور الخامس: تشريح أسباب

التلاعب وعدم الدقة:

لا يمكن إرجاع عدم دقة التعداد في هذه الدول إلى سبب واحد، بل هو مزيج من دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية يتغذى بعضها على بعض.

(١) الأسباب السياسية: الحفاظ على

الهيمنة ورسم الدوائر:

في الأنظمة الاستبدادية (إريتريا) أو الأنظمة القائمة على المحاصصة الإثنية (إثيوبيا)، يمثل الرقم السكاني تهديداً أو فرصة. تعتمد النخب الحاكمة إلى:

١- إقصاء المجموعات المعارضة: عبر إهمال عددها في مناطق النزوح أو تصنيفها ضمن مجموعات أخرى أقل شأنًا.

٢- التلاعب المتعمد في حدود الدوائر الانتخابية Gerrymandering: حيث يتم رسم حدود الدوائر الانتخابية بناءً على أرقام سكانية مصطنعة لضمان فوز مرشحي النظام حتى في المناطق التي يفترضون فيها للغالبية الشعبية.

٣- السيطرة على المعلومات كبقاء: في إريتريا، يخدم الجهل بالأرقام سياسة النظام في منع نشوء وعي بالحقوق الجماعية؛ فالناس الذين لا يعرفون عددهم لا يمكنهم التنظيم بفعالية للمطالبة بالتمثيل.

(٢) الأسباب الاقتصادية: صراع الموارد

والمساعدات:

ترتبط «دقة البيانات» بالقدرة على جذب المساعدات الدولية. ففي إثيوبيا، قد يتم

١- تهيمش المجموعات الدينية والإثنية:

هذا يؤدي إلى هدر الموارد في مناطق معينة ونقص حاد في مناطق أخرى، مما يعيق النمو الاقتصادي الشامل ويزيد من معدلات الفقر. وتواجه إثيوبيا حالياً أزمة في إدارة التوسع الحضري لمدينة أديس أبابا وغيرها من المدن الكبرى، لأن الأرقام الحقيقية للسكان والنازحين والعمالة المهاجرة غير متوفرة بدقة.

المحور السابع: دراسات مقارنة:

تجارب من القارة الإفريقية والعالم:

لتحليل أبعاد الأزمة في إريتريا وإثيوبيا بشكل أعمق، يجب النظر في تجارب دول أخرى واجهت معضلات ديموغرافية مشابهة.

١- السودان: التعداد وتمهيد الطريق

للا انفصال:

في عام ٢٠٠٨م، أجرى السودان تعداداً سكانياً كان جزءاً من «اتفاق السلام الشامل» CPA. تحول التعداد إلى قبلة سياسية؛ حيث شككت الحركة الشعبية لتحرير السودان في النتائج التي أظهرت أن سكان الجنوب يمثلون ٢١٪ فقط من الإجمالي.

زعم الجنوبيون أن الخرطوم تعمدت تقليل أرقامهم لتقليص حصتهم من النفط والمقاعد البرلمانية. هذا الشك في «نزاهة الرقم» عزز القناعة لدى الجنوبيين بأن الوحدة مع الشمال غير ممكنة، مما مهد الطريق للانفصال الكاسح في عام ٢٠١١م.

٢- نيجيريا: الصراع الشمالي-الجنوبي

وتوزيع عوائد النفط:

تعد نيجيريا حالة كلاسيكية لتسييس التعداد؛ حيث ترفض الولايات الجنوبية (المسيحية غالباً) النتائج التي تُظهر تفوق الشمال (المسلم) ديموغرافياً. في تعداد ٢٠٠٦، استبعدت الحكومة أسئلة العرق والدين لتجنب العنف، لكن الصراع ظل قائماً حول «أرقام الولايات»

عندما يتم تقليل أعداد المسلمين في إثيوبيا رسمياً، يُترجم ذلك إلى نقص في التمثيل السياسي في المناصب الحكومية، وضعف في المخصصات المالية للمناطق ذات الأغلبية المسلمة، وتهيمش للغة والثقافة في المناهج التعليمية.

هذا التهيمش يوِّلد شعوراً بالانفصال عن «الدولة الوطنية»، ويقوي الهويات الفرعية الراديكالية.

وفي إريتريا، يؤدي غياب التعداد إلى استمرار هيمنة ثقافة ولغة المرتفعات على مؤسسات الدولة، مما يُشعر سكان المنخفضات والأقليات (مثل العفر والكوناما) بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.

٢- فقدان الثقة العامة وضعف الشرعية:

تُعتبر البيانات الإحصائية جزءاً من «العقد الاجتماعي» بين الدولة والمواطن. عندما يدرك المواطن أن الأرقام الحكومية مزيفة أو محجوبة، تتآكل شرعية النظام السياسي. في إثيوبيا، أدى التلاعب بتعداد ٢٠٠٧ إلى احتجاجات واسعة ساهمت في تشكيل جبهات معارضة قوية (مثل الحركات الأورومية والأمهريّة) التي أطاحت في النهاية بالنظام القديم.

وفي إريتريا، يُعبر الشباب عن فقدان ثقتهم بالدولة عبر الفرار الجماعي، معتبرين أن الدولة التي «لا تعدّهم» ولا تعترف بحقوقهم لا تستحق ولاءهم.

٣- التأثير السلبي على التخطيط

الاقتصادي:

يؤدي غياب التعداد إلى «العمى التنموي»؛ حيث تُبنى المدارس والمستشفيات بناءً على بيانات قديمة تعود إلى ١٨ عاماً، متجاهلةً الزيادة السكانية والنمو الحضري السريع.

الدول الهشة والمتازعة. تعتمد هذه المنهجية على:

- ١- تحليل صور الأقمار الصناعية: لرصد كثافة المباني واستخدام الإضاءة الليلية لتقدير النشاط البشري.

- ٢- بيانات الهواتف المحمولة: تتبع حركات السكان عبر أبراج الاتصالات لفهم أنماط الهجرة والنزوح والتركز السكاني في المدن.

- ٣- الذكاء الاصطناعي: استخدام خوارزميات «الغابات العشوائية» لدمج بيانات المناخ، والتضاريس، والمسوح الميدانية الصغيرة لإنتاج خرائط سكانية بدقة ١٠٠ متر.

في جنوب السودان وأجزاء من نيجيريا، ساعدت هذه التقديرات «من الأسفل إلى الأعلى» في توجيه حملات التطعيم لـ ٥ ملايين طفل إضافي لم تكن السجلات الرسمية تعرف بوجودهم.

٢) السجلات الإدارية والدينية كمصادر

بديلة:

في إريتريا وإثيوبيا، يمكن للباحثين استخدام مصادر غير تقليدية لتقدير السكان:

- ١- سجلات التعليم والصحة: عدد الطلاب المسجلين ومرتادي العيادات يوفر مؤشرات قوية على الكثافة السكانية الحقيقية.

- ٢- المؤسسات الدينية: سجلات التعميد في الكنائس الأرثوذكسية وسجلات الزواج والوفاة في المحاكم الشرعية والمساجد تقدم بيانات ديموغرافية «ظلية» يمكنها تصحيح الانحيازات الحكومية.

- ٣- بيانات الإغاثة: توفر المنظمات الدولية، مثل UNHCR، أرقاماً دقيقة للنازحين واللاجئين،

لأنها تحدد توزيع دولارات النفط. وأدى التلاعب بالأرقام إلى نزاعات قانونية ومصادمات دموية، مما يُظهر أن إخفاء الهويات في التعداد لا يحل المشكلة بل يؤجل انفجارها.

٣- ميانمار: إقصاء الروهينغا كأداة للإبادة:

في ميانمار، استُخدم تعداد ٢٠١٤ كأداة قانونية للإقصاء العرقي؛ حيث رفضت السلطات تسجيل أي شخص تحت مسمى «روهينغا»، واعتبرتهم «بنغاليين» أو أجانب غير شرعيين. هذا «المحو الإحصائي» مهد الطريق لحرمانهم من الجنسية وشرعنة حملات العنف والتهجير القسري. توضح هذه الحالة كيف يمكن أن يتحول التعداد من عملية إحصائية إلى «فعل إبادة» عبر إنكار الوجود الرمزي والقانوني لمجموعة كاملة.

٤- جنوب إفريقيا: نموذج ناجح في إدارة

التعدد:

على النقيض، قدمت جنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري نموذجاً ناجحاً؛ حيث استُخدم التعداد لدمج المجتمع عبر الاعتراف بكل الأعراق واللغات الـ ١١ الرسمية، مع ضمان استقلالية كاملة لهيئة الإحصاء. ساهم التعداد في توجيه الموارد للمناطق التي كانت محرومة تاريخياً، مما ساعد في بناء ثقة وطنية جديدة تتجاوز الإرث العنصري.

المحور الثامن: المقاربات البديلة

والابتكار في غياب التعداد التقليدي:

عندما تعجز الدولة عن إجراء تعداد، أو عندما لا تكون الأرقام الرسمية موثوقة، تلجأ المنظمات الدولية والباحثون إلى منهجيات بديلة مبتكرة لتقدير السكان.

١) البيانات الضخمة Big Data والأقمار

الصناعية:

برزت تقنيات WorldPop^(١) كبديل قوي في

(١) تقنية WorldPop: هي مشروع بحثي عالمي ومستودع

بيانات يهدف إلى توفير خرائط دقيقة ومحدثة لتوزيع الكثافة السكانية حول العالم. يستخدم المشروع الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي لدمج صور الأقمار الصناعية وبيانات الهواتف المحمولة وتعدادات الدول لتقسيم السكان إلى مربعات شبكية صغيرة (بحجم ١٠٠×١٠٠).

وهي بيانات غالباً ما تتجاهلها التعدادات الوطنية.

(٣) الاعتبارات الأخلاقية للديموغرافيا

الرقمية:

رغم فعالية التقنيات الحديثة، فإنها تثير مخاوف أخلاقية جدية، خاصة في سياق الأنظمة الاستبدادية:

١- الخصوصية والمراقبة: في إريتريا، قد تُستخدم بيانات الأقمار الصناعية أو الهواتف المحمولة لتحديد مواقع الهاربين من الخدمة العسكرية أو رصد التجمعات السياسية المعارضة.

٢- تحيز الخوارزميات: قد تعجز النماذج الرقمية عن عدّ السكان في العشوائيات المكتظة أو الملاجئ تحت الأرض، مما يكرس تهميش الفقراء والمضطهدين.

٣- الموافقة المستنيرة: في الدول القمعية، لا يملك الأفراد خيار رفض جمع بياناتهم الرقمية، مما يطرح تساؤلاً حول أخلاقيات «مراقبة السكان» حتى لو كان الهدف إنسانياً.

المحور التاسع: الأسس المثالية لتعداد عادل وشامل في المجتمعات المتعددة:

يتطلب الانتقال من «أزمة الأرقام» إلى «إحصائيات التنمية» تبني نموذج شامل يقوم على مبادئ الشفافية والاستقلالية والتكنولوجيا.

(١) استقلالية هيئة الإحصاء والمشاركة

المجتمعية:

يجب أن تكون الهيئات المسؤولة عن التعداد، مثل CSA في إثيوبيا، مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية، وتخضع لمراقبة برلمانية أو قضائية مشددة. كما يجب إشراك المجموعات العرقية والدينية في تصميم استمارة التعداد وتنفيذ المسح الميداني لضمان الثقة؛ فالمواطن الذي يرى شخصاً من عرقه أو دينه يجمع البيانات يكون أكثر تعاوناً وصدقاً.

(٢) دور التكنولوجيا في منع التلاعب:

يمكن للتكنولوجيا أن تكون حليفاً للنزاهة عبر:

- ١- استخدام الأجهزة اللوحية: المزودة بنظام GPS لضمان أن المجمعين زاروا المواقع المحددة فعلاً، ومنع إدخال البيانات الوهمية من المكاتب.
- ٢- تقنية البلوك تشين: لتشفير السجلات السكانية لحظة جمعها، مما يمنع الحكومات من تغيير الأرقام في قواعد البيانات المركزية لاحقاً لخدمة أغراض سياسية.
- ٣- التدقيق الخارجي: السماح لمؤسسات دولية (مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان) بمراقبة عملية العد والتدقيق في النتائج الأولية قبل إعلانها.

جدول (٤): السياسات المقترحة للمستقبل:

المستوى	التوصيات والسياسات المقترحة
المستوى الوطني (إثيوبيا)	إقرار قانون يجرّم التلاعب بالبيانات: فصل التعداد عن النزاعات الحدودية عبر إجراءات قانونية مستقلة.
المستوى الوطني (إريتريا)	الضغط الدولي لربط المساعدات بإجراء مسح ديموغرافي شفاف: السماح للمنظمات الدولية بزيارة الريف الإريتري.
المستوى الإقليمي	إنشاء «مرصد القرن الإفريقي للبيانات» لتسيق الإحصائيات العابرة للحدود وتتنع حركة الرعاة والنازحين.
المستوى التقني	الاستثمار في أنظمة التسجيل الحيوي CRVS لتقليل الاعتماد على التعدادات العشرية المسببة.

الجدول من إعداد الباحث

الخاتمة: الاستنتاجات العامة والآفاق المستقبلية:

لا يُقرأ الرقم السكاني في إريتريا وإثيوبيا بوصفه معطى فنياً محايداً، بل بوصفه موقعاً للسلطة؛ فالتعداد في البلدين، حجباً كان أو تسييساً، يعمل أداة لإنتاج «المقروئية» التي تحدد من يُرى إحصائياً ومن يُمحى، ومن يستحق التمثيل ونصيبه من الموارد ومن يُستثنى منهما. وعلى هذا الأساس يبدو النموذجان، على اختلاف مسارهما، وجهين لأزمة واحدة: أزمة دولة تعجز عن تحويل معرفتها بمجتمعها إلى

بينت الدراسة أن التعداد في إثيوبيا تحول، في ظل الفيدرالية القائمة على العرق منذ عام ١٩٩١م، إلى ساحة علنية للصراع على الهوية والموارد؛ فقد أسس تعداد ١٩٩٤ لصيغة «السيادة للقوميات»، وأثار تعداد ٢٠٠٧ اتهامات بـ«اختفاء» أكثر من مليوني نسمة من الأمهرة ورفضاً لنسبة المسلمين المعلنة عند ٩, ٣٣٪. أما التعداد الرابع فقد أُجل منذ عام ٢٠١٧م ثلاث مرات على الأقل، لأسباب تتجاوز اللوجستيك إلى «الخوف من الأرقام» وتفجير النزاعات الحدودية وتعذر تحديد محل الإقامة الدائم في ظل النزوح الداخلي الهائل. ويتضح الثمن المالي لذلك في اعتماد توزيع ميزانية ٢٠٢٤/٢٥، البالغة ٩٧١,٢ مليار بير وم منها ١, ٢٢٢ مليار منحاً للأقاليم، على التقديرات والتخمينات، وفي الفجوة الإحصائية بين تقدير هيئة الإحصاء الإثيوبية بـ ١٠٩ ملايين نسمة وتقدير الأمم المتحدة بـ ١٢٧ مليون، أي ١٨ مليون شخص «غير مرثيين» إحصائياً.

وأما السؤال الفرعي الرابع، فقد انتهت الدراسة إلى أن التلاعب وعدم الدقة ليسا وليدَي سبب واحد، بل مزيج من دوافع سياسية تتمثل في إقصاء المجموعات المعارضة والتلاعب بحدود الدوائر الانتخابية والسيطرة على المعلومات كوسيلة للبقاء، ودوافع اقتصادية تتصل بتضخيم الأرقام لجذب المساعدات أو تقليلها لاستجلاب القروض الميسرة، ودوافع اجتماعية وثقافية ترتبط بسيولة الهويات وإجبار الأفراد على اختيار عرق واحد، وبصعوبة حصر المجموعات العرقية المتنقلة واستبعاد النازحين لأن وجودهم يُعدّ «مؤقتاً». وقد ترتبت على ذلك ثلاث نتائج متضادة: تهميش المجموعات الدينية والإثنية في التمثيل والمخصصات المالية والمناهج التعليمية، وفقدان الثقة

شرعية، فتستبدل الحقيقة الإحصائية بالصمت أو بالتخمين. وتوضح ملامح هذه الأزمة فيما انتهت إليه الدراسة من نتائج.

وقد خلصت الدراسة، فيما يتصل بالسؤال الفرعي الأول، إلى أن التعداد في الدول متعددة الإثنيات يؤدي وظائف إستراتيجية تتجاوز البعد الإحصائي، هي: توزيع الموارد والميزانيات القومية والمساعدات الدولية، وتحديد التمثيل السياسي ورسم الدوائر الانتخابية، وبناء الهوية الوطنية عبر فرض تصنيفات رسمية للأعراق والأديان، والرقابة الأمنية وتتبع المواطنين وإلزامهم بالخدمات العامة كالتجنيد. وبين المنظورين النظريين، يغلب في القرن الإفريقي منظور الصراع الذي يرى التعداد عملية صفرية تعني فيها زيادة وزن مجموعة نقصان نفوذ أخرى، على منظور بناء الدولة الذي يعد البيانات الدقيقة شرطاً لتعزيز الشرعية وتقديم الخدمات.

وأظهرت الدراسة، فيما يتصل بالسؤال الفرعي الثاني، أن غياب أي تعداد رسمي شامل في إريتريا منذ استقلالها في مايو ١٩٩٣م ليس نتيجة نقص الموارد الفنية، بل إستراتيجية مقصودة للحفاظ على «الغموض الديموغرافي»؛ إذ يهدد الكشف عن التركيبة السكانية سرديّة التوازن الديني المتساوي، ويفضح حجم الهجرة الجماعية للشباب هرباً من الخدمة الوطنية غير المحددة. وقد حلت أدوات الحصر الأمني محل التعداد، من سجلات الخدمة الوطنية وبطاقات التموين التي تربط وجود الفرد بولائه، إلى نظام الرقابة العابر للحدود على الشتات عبر بطاقات الهوية الرقمية و«نماذج الندم» وضريبة الـ ٢٪. ويتجلى أثر هذا الغياب في التفاوت الهائل بين التقديرات الخارجية التي تتراوح بين ٣,٦ ملايين نسمة لدى الأمم المتحدة و٦,٧ ملايين لدى الكوميسا.

وفيما يتصل بالسؤال الفرعي الثالث،

العامة وتآكل شرعية النظام السياسي، و«العمى التتموي» الذي بُنِيَ فيه التخطيط على بيانات تعود إلى ثمانية عشر عاماً.

وفي الشق البديل من السؤال ذاته، أظهرت الدراسة أن غياب التعداد التقليدي لا يعني انعدام المعرفة الديموغرافية؛ فثمة مقاربات بديلة تشمل منهجيات البيانات الضخمة وصور الأقمار الصناعية وبيانات الهواتف المحمولة وخوارزميات الذكاء الاصطناعي، والسجلات الإدارية والتعليمية والصحية، والسجلات الدينية في الكنائس والمحاكم الشرعية، وبيانات الإغاثة الأممية، على أن هذه البدائل تظل محكومة باعتبارات أخلاقية تتصل بالخصوصية والرقابة وتحيز الخوارزميات وانعدام الموافقة المستنيرة في الأنظمة القمعية. أما الأسس التي يمكن أن يقوم عليها تعداد عادل وشامل، فهي استقلالية هيئة الإحصاء عن السلطة التنفيذية وإخضاعها لرقابة برلمانية أو قضائية، وإشراك المجموعات العرقية والدينية في تصميم الاستمارة وتنفيذ المسح، وتوظيف التكنولوجيا في منع التلاعب عبر الأجهزة اللوحية المزودة بنظام تحديد المواقع وتقنية البلوك تشين والتدقيق الخارجي، فضلاً عن الاستثمار في أنظمة التسجيل الحيوي لتقليل الاعتماد على التعدادات العشرية المسيسة.

وتعزز الدراسات المقارنة هذه النتائج؛ فتجربة السودان تكشف كيف عزز الشك في نزاهة تعداد ٢٠٠٨ القناعة بتعذر الوحدة ومهد للانفصال في عام ٢٠١١م، وتبين تجربة نيجيريا أن إخفاء أسئلة العرق والدين لا يحل الصراع على الأرقام بل يؤول انفجاره، وتُظهر حالة ميانمار أن «المحو الإحصائي» قد يتحول إلى فعل إبادة بإنكار الوجود الرمزي والقانوني لمجموعة كاملة، في حين تقدّم جنوب إفريقيا النموذج المقابل الذي استُخدم فيه التعداد للدمج عبر الاعتراف

بكل الأعراق واللغات الرسمية واستقلالية هيئة الإحصاء وتوجيه الموارد للمناطق المحرومة تاريخياً.

إن التلاعب بالتعداد السكاني في إريتريا وإثيوبيا ليس مجرد خلل تقني، بل هو جوهر أزمة بناء الدولة في القرن الإفريقي.

في إريتريا، يمثل غياب التعداد آلية لفرض الصمت السياسي ومنع نشوء أي مطالبة بالتعددية، مما يحوّل البلاد إلى «ثقب أسود» إحصائي يخدم بقاء النظام الاستبدادي.

وفي إثيوبيا، أدى تسييس التعداد وتحويله إلى أداة للصراع العرقي إلى شلل في التخطيط التتموي وتعميق الانقسامات الاجتماعية، مما جعل التعداد القادم «رهاناً انتحارياً» يخشى الجميع خوضه.

وتشير النتائج إلى أن استمرار الاعتماد على «التخمين الإحصائي» سيؤدي حتماً إلى فشل المبادرات التتموية وتصادم العنف الإثني والديني نتيجة المطالبات المتضاربة بالتمثيل والموارد. إن الحل لا يكمن فقط في جلب التكنولوجيا الحديثة، بل في «نزع السلاح» عن الرقم السكاني؛ أي تحويل التعداد من أداة للسيطرة والهيمنة إلى وسيلة لخدمة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه منطقة القرن الإفريقي في العقد القادم هو استعادة الثقة في «الحقيقة الإحصائية». وبدون ذلك، ستظل الدولة مشروعاً هلامياً يقوم على رمال متحركة من الأرقام المزيفة، وسيفقد ملايين البشر حقهم في الوجود القانوني والتمثيل السياسي والحياة الكريمة. إن «بيانات الهوية» في نهاية المطاف هي التي تحدد من يملك صوتاً في المستقبل، ومن يظل حبيساً في ظلال التهميش والنسيان ■